

!!الإطار العام للمحاسبة الدولية:

إن طابع العالمية و بعدما مس كل المجالات الاقتصادية و الثقافية و المعلوماتية ... الخ ، لم تتأى المحاسبة عن ذلك بل كانت في صميم نظام العولمة إذ أصبحت تكتسي طابع الدولية و ذلك من خلال ما يتداول من مصطلحات أهمها مصطلح المحاسبة الدولية و معايير المحاسبة الدولية ، و منه نجد أن المحاسبة كذلك فرض عليها الواقع لأن تجهز نفسها لكي تصبح لغة عالمية تطبق في أغلب الدول أن لم نقل في كلها بعد سنوات .

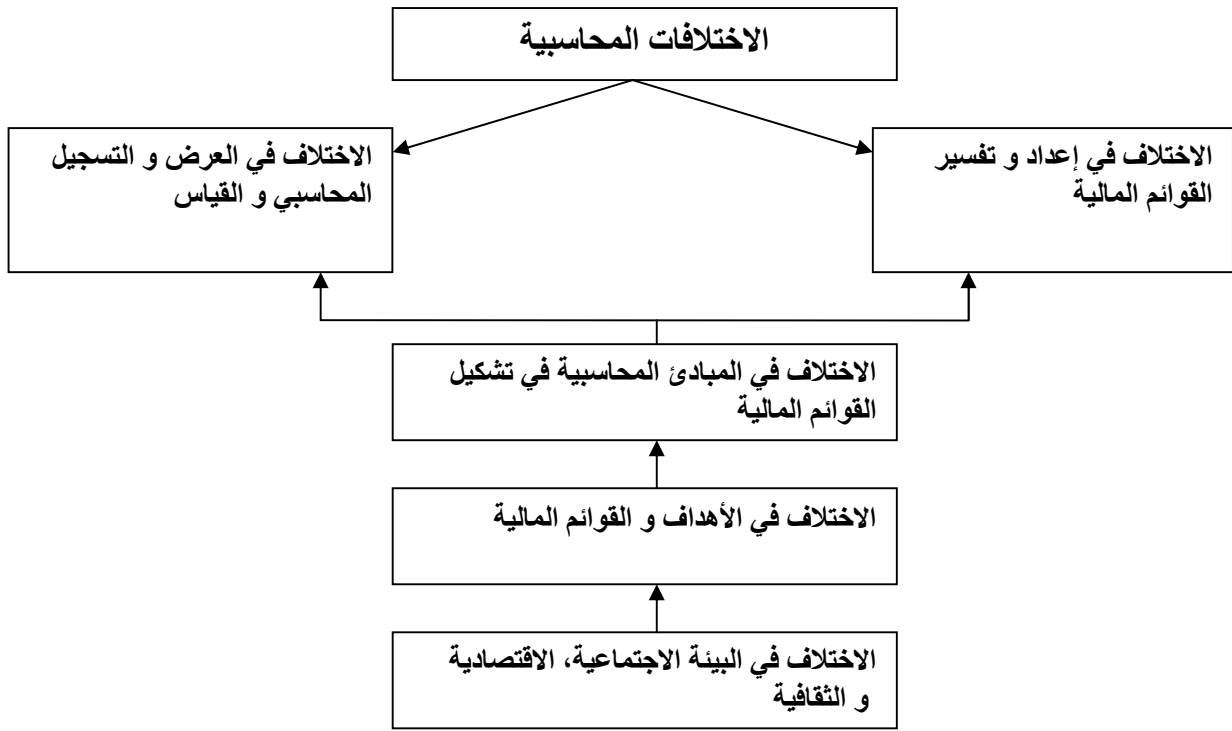
1: التوحيد المحاسبي الدولي:

1.1: الحاجة إلى التوحيد المحاسبي:

إن المحاسبة المالية هي الوسيلة التي تسمح بإعداد قوائم مالية تعطي معلومات موضوعية و ملائمة و دقيقة عن نشاط المؤسسة، وكذا تسمح باتخاذ القرارات و إجراء المقارنة حول أداء عدة مؤسسات من خلال المعلومات المستخرجة من تلك القوائم ، و لكن الإشكال التي تواجهه المحاسبة على المستوى الدولي هو خضوعها إلى عدة مرجعيات (Référentiels) محاسبية مع ما بينها من اختلافات في المفاهيم و المبادئ .

فقبل لم تكن المحاسبة تخضع لأي صورة من صور التنظيم المهني ، فالتطبيق المحاسبي للمنشأة يعتبر من أسرارها الداخلية ، و كنتيجة لذلك كانت القوائم و التقارير المالية التي تعدها للمؤسسات غير قابلة للمقارنة بينها و حتى لنفس المؤسسة خلال الفترات المتلاحقة ، مما زاد من حالة عدم الثقة و الاستقرار لمهنة المحاسبة و بذلك سهلت عملية السعي إلى إيجاد صيغ حول الطريقة المثلى للتطبيق المحاسبي الذي ينال رضا كل من المنظرين و المهنيين والمستخدمين على حد السواء.

و من هنا نجد أن اللغة المحاسبية على المستوى المحلي معدة لتستجيب لأهداف و احتياجات محلية للتعامل مع المستثمرين و السلطات و الإدارات (كإدارة الضرائب و البنوك مثلا) المحلية و لكنها غير مجهزة للتواصل مع ثقافات مختلفة و هذا ما يخلق عدم التنسيق أو التناغم بين مرسل الرسالة (معلومات محاسبية)ومتلقيها في بلاد مختلفة ،الرسم أدناه يوضح العوامل التي هي أصل الاختلاف المحاسبي بين مختلف الدول:



Source : Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton, La Comptabilité Internationale , Edition VUIBERT, Paris, 1997, page2

فإذا نظرنا إلى مجموع القواعد المحاسبية لبلد ما ، نجد أنها مجموع من الالتزامات القانونية و التي تتغير مع الوقت وتشكيلة من الممارسات العملية الموضوعة من الأطراف ذات العلاقة لتستجيب للحالات الاستثنائية كالأزمات المالية.... الخ و عليه فنفس الأحداث (المشاكل المحاسبية) ليس حتما سوف يتم معالجتها بنفس الحلول، و منه فالقواعد و الأسس المحاسبية يمكن أن تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

يجب و في بعض الأحيان ألا نعطي اهتماما كبيرا لهذه الاختلافات لأنه و من الجانب المحاسبي نجد أن القوائم المالية تعكس دائما الحلول التنظيمية الموضوعة من طرف معديها و مستخدمها على السواء ، مع عرضها لكل ما يحتاجه مختلف هذه الأطراف، فالدول التي تستمد طبيعيا ثقافتها و تاريخها من نفس المصدر نجدها تتشابه في ممارساتها المحاسبية التي عادة تستمد من عائلتين ثقافيتين اللتين يتم تعريفهما من بين أهم الدول الصناعية وهما:

* الدول التي ثقافتها المحاسبية موجهة من خلال التطبيق العملي : و هي المقاربة الأنجلو-

ساكسونية التي تركز على استعمال "المبادئ المحاسبية المقبولة عموما Generally (GAAP:Accepted Accounting Principles)

* الدول التي ثقافتها المحاسبية تركز على التنظيم أو التقنين المحاسبي ، و هي المقاربة الأوروبية و اليابان.

فإذا كانت هناك بعض الاختلافات البسيطة التي معالجتها أو تجاوزها مثل إشكالية المصلحات وعرض الحسابات، فانه من الصعب جدا معالجة الإشكاليات العميقة تتمثل أساسا في المبادئ و الأفكار.

و من هنا نجد أن الأسواق المالية العالمية هي العامل الأساسي الذي دعا إلى وجوب تقليص فجوة الخلاف في المبادئ و الأفكار و حتى إلى إلغائها مباشرة ، وعليه يمكن ملاحظة ما يلي * غياب محاسبة المعلومات المالية سواء في المجال الزمني (بالنسبة لنفس المؤسسة) أو في المجال الجغرافي (بالنسبة لعدة مؤسسات).

* مستوى مهم من الذاتية أو الشخصية عند إعداد الحسابات.

* معلومات مالية غير مقبولة و غير مفهومة على صعيد كل البورصات في العالم.

* لغة محاسبية و مالية غير متجانسة يمكن ملاحظة ذلك في بعض الأحيان من خلال عدم وضوح الحسابات و نوعية ضعيفة للمعلومة المنتجة.

اعتماد مبادئ و مناهج محاسبية موحدة تطرح بشدة مشكلة الأنظمة المحاسبية للدول المهمة في العالم و التي لها مفاهيم نظرية مختلفة ، و على العكس فبعض الأزمات المالية التي عانت منها بعض الدول و الشركات العالمية زادت من الحاجة إلى مرجع موحد موضوعي معروف و مقبول من الجميع ، و منه أجمع المجتمع المحاسبي والمالي على ضرورة التوجه إلى حوكمة عالمية للمعلومة المالية ، و لكي يتأتى ذلك لا بد من إخضاع هذه المعلومات المالية أو المحاسبية إلى نمط أو معيار محدد ، و عليه تم طرح ما يسمى بالمعايير المحاسبية و التي اكتست الطابع الدولي وأصبحت تدعى بمعايير المحاسبة الدولية و التي يرجى منها و من تطويرها المستمر تحقيق الأهداف التالية:

* تحسين وضوح و محاسبة القوائم المالية التي تعدها الشركات المسجلة.

* تسمح بالمقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول.

* تسهيل عملية تسجيل الشركات في مختلف البورصات المنتشرة عبر العالم.

* الحصول و الحفاظ على ثقة المستثمرين.